

المحاضرة الثانية عشر: أثر السياسة المالية

1- أثر التغير في أدوات السياسة المالية: إذا قررت الحكومة إتباع سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق الحكومي G ، تخفيض الضرائب TA ، زيادة التحويلات TR) فإن الناتج يزداد بفعل المضاعف، ففي حالة زيادة الإنفاق الحكومي فإن الدخل يزيد بالمقدار:

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} \implies \Delta Y_1 = Y_3 - Y_0 = \alpha_G \Delta G \dots\dots\dots(30)$$

وعند زيادة الضرائب فإن الدخل ينخفض بالمقدار:

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} \implies \Delta Y_1 = Y_3 - Y_0 = -b * \alpha_G * \Delta TA \dots\dots\dots(31)$$

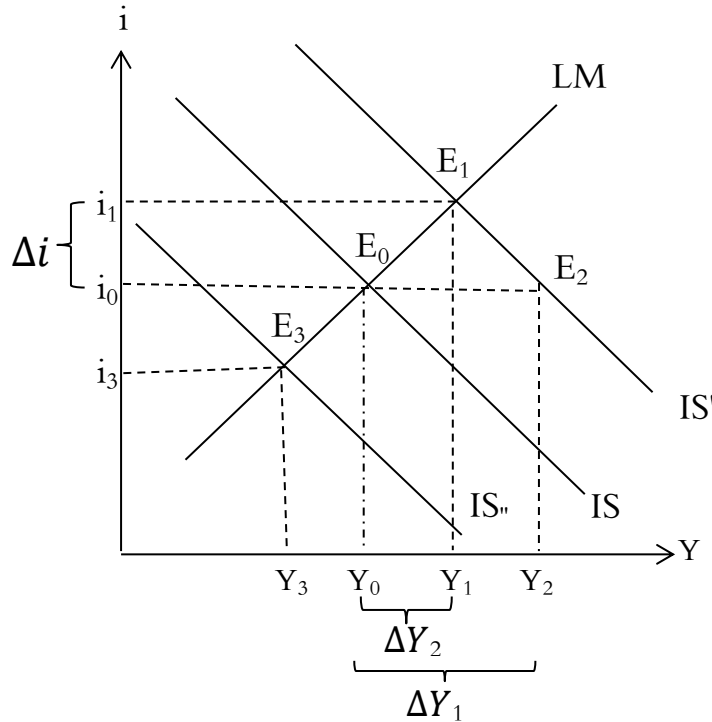
وعند زيادة التحويلات فإن الدخل يزيد بالمقدار:

$$\alpha_G = \frac{\Delta Y}{\Delta \bar{G}} \implies \Delta Y_1 = Y_3 - Y_0 = b * \alpha_G * \Delta TR \dots\dots\dots(32)$$

تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى إزاحة منحنى (IS) نحو اليمين بمقدار المضاعف الكامل لينشأ عنه منحنى موازي له تمام (IS')، أما في حال تطبيق سياسة مالية انكماشية (تخفيض G ، زيادة TA ، تخفيض TR) فإن ذلك يؤدي إلى إزاحة منحنى (IS) نحو اليسار بمقدار المضاعف الكامل لينشأ منحنى موازي له تماماً (IS'').

ويمكن ايضاح ذلك من الشكل التالي:

الشكل رقم (17): آثار السياسة المالية التوسعية والانكماشية



نلاحظ أنه زيادة الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع الدخل وسعر الفائدة، لكن بمقارنة النقطة (E_2) مع التوازن الأصلي (E_0) (التوازن في السوق السلعية مع ثبات سعر الفائدة)، فالنقطة E_2 تتماشى مع الدخل التوازني Y_2 وسعر الفائدة i_0 ، ومقارنة النقطتين نجد أن أثر سعر الفائدة على الطلب الكلي يكبح الأثر التوسعي لزيادة الانفاق الحكومي، فالدخل عوضاً لارتفاعه الى المستوى Y_2 يرتفع الى المستوى Y_1 ، والسبب هو ارتفاع سعر الفائدة من i_0 الى i_1 الذي قلص الانفاق الاستثماري، فنقول أن الانفاق الحكومي قد زاحم أو طرد الانفاق الاستثماري الخاص، وتظهر أثر المزاخمة أو الطرد لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة فيخفض الانفاق الخاص وبالتحديد الانفاق الاستثماري الخاص. أي أن الانفاق الحكومي أدى لارتفاع سعر الفائدة والدخل ب:

$$\Delta Y_2 = Y_1 - Y_0 = \sigma \Delta G \dots\dots\dots(33)$$

$$\Delta i_2 = i_2 - i_0 = \sigma \frac{K}{h} \Delta G \dots\dots\dots(34)$$

في حين تؤدي السياسة المالية الانكماشية (انخفاض الانفاق الحكومي) الى تغير في سعر الفائدة والدخل بنفس المقدار السابق لكن في الاتجاه المعاكس، ويمكن توضيح أثر كل أداة من أدوات السياسة المالية وباقي مركبات الانفاق الحكومي المستقل عن الدخل على الدخل وسعر الفائدة في الجدول:

Δi	ΔY	
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta G$	$\Delta Y = \sigma \Delta G$	الانفاق الحكومي
$\Delta i = -b \sigma \frac{K}{h} \Delta TA$	$\Delta Y = -b \sigma \Delta TA$	الضرائب
$\Delta i = b \sigma \frac{K}{h} \Delta TR$	$\Delta Y = b \sigma \Delta TR$	التحويلات
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta I$	$\Delta Y = \sigma \Delta I$	الاستثمار
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta a$	$\Delta Y = \sigma \Delta a$	الاستهلاك التلقائي
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta X$	$\Delta Y = \sigma \Delta X$	الصادرات
$\Delta i = \sigma \frac{K}{h} \Delta M$	$\Delta Y = -\sigma \Delta M$	الواردات

تعد قيمة (σ) مضاعف السياسة المالية أو مضاعف الانفاق الحكومي عندما نأخذ سعر الفائدة بالحسبان، حيث نجد أن $\sigma < \alpha$ ، ويرجع ذلك الى أثر الكبح الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة بسبب التوسع المالي في نموذج IS-LM.

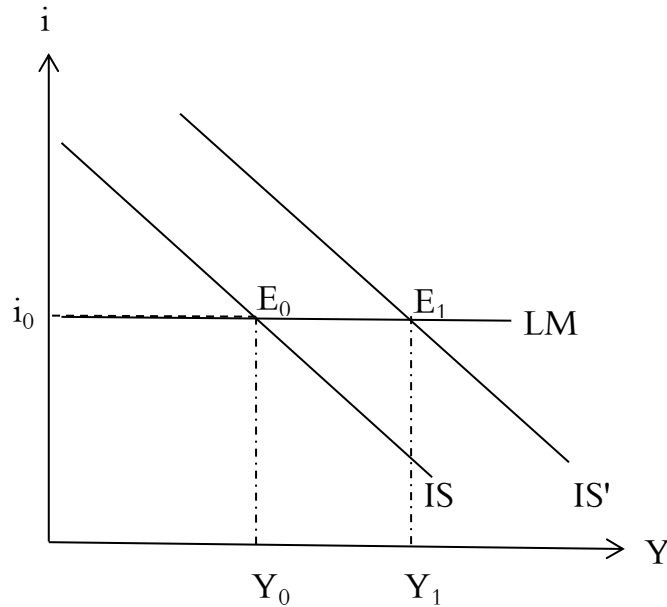
نلاحظ أنه لما ينعدم تجاوب الطلب على النقد لسعر الفائدة ($h \rightarrow 0$) فإن σ تقترب من الصفر وهذا يتناسب مع منحنى LM أفقي، والعكس لما يكون تجاوب الطلب على النقود لسعر الفائدة مرتفعاً ($h \rightarrow \infty$) فإن $\alpha = \sigma$ وهذا يتناسب مع منحنى LM عمودي.

تساعد القيمة الكبيرة لـ g و K على تخفيض أثر زيادة الانفاق الحكومي على الدخل الوطني، والسبب هو أن القيمة الكبيرة لـ (K) تؤدي إلى ارتفاع الطلب على النقود بسبب زيادة الدخل، وبالتالي تحدث زيادة في أسعار الفائدة للمحافظة على توازن سوق النقد، وبالموازاة فإن القيمة المرتفعة لـ g تؤدي إلى انخفاض الانفاق الاستثمار الخاص وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الناتج وارتفاع أسعار الفائدة.

2- السياسة المالية والحالة الكينزية والحالة الكلاسيكية: بهدف تحديد العوامل المحددة لأثر المزاخمة يجب رسم منحنى IS ومنحنى LM، ولاستخلاص نتائجنا نعود للحالتين المتطرفتين (الحالة الكينزية والحالة الكلاسيكية).

أ- المزاخمة والحالة الكينزية: إذا كان الاقتصاد عند مصيدة السيولة (منحنى LM أفقي) فإن التوسع في الانفاق الحكومي لا يؤدي إلى تغير سعر الفائدة وبالتالي لا ينخفض الاستثمار، أي أن التوسع في الانفاق الحكومي له أثر المضاعف الكامل على مستوى الدخل التوازني، ويمكن توضيح ذلك بيانياً وفق الشكل:

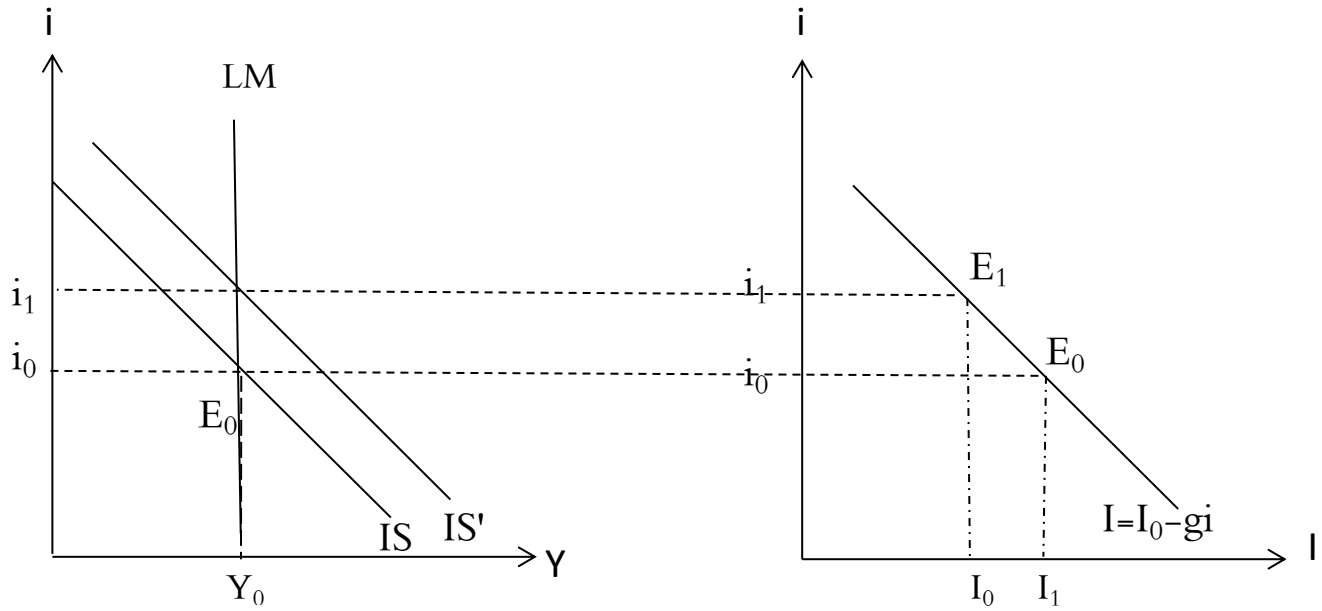
الشكل رقم (18): المزاخمة والحالة الكينزية



ب- المزاخمة والحالة الكلاسيكية: إذا كان منحنى (LM عمودي) فإن الزيادة في الانفاق الحكومي تكون عديمة الأثر على مستوى الدخل التوازني وترفع من سعر الفائدة. تطرد الزيادة في سعر الفائدة (نتيجة زيادة الطلب على النقود) مقداراً من

الاستثمار الخاص مساويا لزيادة الانفاق الحكومي، ومنه فان المزاخمة كاملة حيث انخفض الاستثمار بنفس مقدار الزيادة في الانفاق الحكومي، وهذا ما نوضحه من خلال الشكل أدناه.

الشكل رقم (19): المزاخمة والحالة الكلاسيكية



ملاحظة: نلاحظ أنه كلما كان منحنى LM أكثر أفقية كان تأثير المزاخمة أقل وكلما كان أكثر عمودية كان تأثير المزاخمة أكبر، كما أنه كلما كان منحنى LM أكثر أفقية فان أثر السياسة المالية أكثر فعالية، وكلما كان منحنى LM أكثر عمودية فان أثر السياسة أقل فعالية.